

تعاقدت او يكون بينهما فاجبة الخلف او لا يكون والا فخصا رانها مود بالنسبة الى التقاد  
 المتشبهين وتقبل ان يشترطه تقابل العدم والوجود على ان يكون العدم عديم  
 الوجود فتجد يوجد تقابل غير تقابل العدم والمكتملة وغير تقابل الوجود والسلب  
 كتقابل المرفوم وعدم اللازم وان لم يشترط يكون هذا التقابل من السلب لايجاب  
 اذ لم يشترط موضوع قابل مع الوجود فكذلك بعد ان ارتسامها واتسامها مع التباين السلب  
 واليجاب على انهم صرحوا بان العدم في سبب النسيب يجب ان يكون عدم الوجود  
 اجيب بان وجود الموضوع معتبر في التقابل ووجود المرفوم وعدم اللازم لم  
 يتصور تداركها على موضوع واحد لان موضوع عدم اللازم متباين لموضوع  
 المرفوم فيكونان من قبيل المتباينين فيكون السواد من حيث هو البياض مضافا في  
 السواد من حيث انه ضد البياض مضافا اليها ووجودها لا يكون تعقل كل منهما  
 مع الذموم عن الوجود لان الصفة من الماعود الاضافية فلا يكون تقابل الصفتين قسما  
 غير تقابل التضامين فلما المضاف في السواد لا السواد فان السواد نظر الوجود  
 ضد البياض ومن حيث انه ضد البياض مضافا اليه فيكون موضوع التقاد لكذا السواد  
 والبياض ووجود التضامين في حيثها من عدم الصفة العارض لذاتيتها التي هي على كل  
 منها او عوض التضامين لوجود الذات الموصوف بان ضد تقابل متبديح تحت  
 المضاف لان التقابل امر وجودي لا يمكن تعقله مع الذموم عن التقابل للاف الذي  
 هو امر وجودي فلا يكون المضاف مندرجا تحت التقابل لانهم لم يوافقوا ان يكون

العلم بالانز

اعلم من الافرطتنا قلنا المضاف تحت ماصدق عليه التقابل تحت الذات الذي هو  
 عليه التقابل وما صدق عليه التقابل اعلم من المضاف في صدق عليه الصدق وغيره والتضامن  
 التقابل او الذات المتبديح انهما متقابلان لا يتبع ان يكون الشئ باعتبار ذاته اعلم من  
 غيره وباعتبار عارض من عوارضه اخصر من **قال** فرجع الاول المتعلق بالاجتماع  
**ان** ذكره في شرحه على المبحث الثالث الاول المتعلق بالاجتماع في كل واحد لان  
 المتضمن متضمن في الماهية وفي الماهية متضمنة في الماهية في كل واحد لا في احد الطرفين  
 ايضا لانها اذا اجتمعا في كل واحد فكل واحد ماض للماض فيكون المتعلقان  
 هو هو لا اثنين الفرع الثاني المتعلق بالذات بين السلب واليجاب لان كل واحد  
 من اليجاب والسلب لذاته تنوع الافرط في كل واحد من الصفتين والمتضمنين  
 فانه انما تقابل الافرط لانه ماض لعدم الافرط مثلا لانه ماض لعدم البياض  
 فيضيه عقدا ان عقدا ليس بغير وعقدان شر وعقدان ليس بغير الينافيه  
 عقدا شر وعقدان بغير ذات واحدة ولا عقدا ليس بغير شر وعقدان  
 ايضا على امر واحد فلما في عقدا ليس بغير وعقدان شر والينافيه متحققة  
 من الينافيه عقدا شر والينافيه الافرط ليس بغير ولا الينافيه عقدا شر  
 واذا اخصر الماهية عقدا شر وعقدان بغير كان التقابل بين السلب واليجاب  
 بالذات فيلحق العدمين ولا ينفك عن عقدا شر وعقدان ليس بغير لانه  
 ذال والفرط لانه خارج عن حقيقة الافرط وعقدان ليس بغير رافع لعقد